افتتح المؤتمر الوطني العام بمشاركة (53) ألف شخصية من عموم المحافظات

رئيس الجمهورية يعلن مبادرة تاريخية مهمة للخروج من الأزمة الحالية

الرئيس في كلمته أمام المؤتمر الوطني :

تجديد التوجيهات لأجهزة الأمن بالاستمرار في توفير الحماية للمتظاهرين والمعتصمين سلميا

الحكومة مدعوة إلى الاهتمام بمطالب الشباب المعتصمين باعتبارهم بناة الحاضر وأمل المستقبل

(المؤتمر) حرص على المبادرة بالدعوة إلى حوار لتنفيذ بنود اتفاق فبراير

(المشترك) عمل على خلق مناخات مشحونة بالتوتر بعد أحداث تونس ومصر

الدولة أكدت استعدادها لتلبية مطالب الشباب في إطار الإمكانيات المتاحة

تقرير (مسار الحوار والمبادرات الوطنية) الذي قدمه د . عبدالكريم الإرياني يؤكد :

أحزاب (اللقاء المشترك) انقلبت على مسيرة الحوار والاتفاقيات الموقعة معهم

صنعاء / سبأ :

أعلن فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يوم أمس الخميس عن مبادرة تاريخية وطنية مهمة للخروج من الأزمة الحالية التي تعاني منها البلاد تفتح آفاقا واسعة لتطوير النظام السياسي وانجاح الحوار الوطني الشامل.

جاء ذلك في كلمته في افتتاح المؤتمر الوطني العام الذي عقد يوم أمس الخميس في مدينة الثورة الرياضية بالعاصمة صنعاء بمشاركة نحو 53 ألف من أصحاب الفضيلة العلماء والفعاليات السياسية والاجتماعية والشبابية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء مجلسي النواب والشورى وأعضاء المجالس المحلية والمشايخ والأعيان والوجهاء والشخصيات الاجتماعية وممثلي القطاع النسوي من عموم محافظات الجمهورية، حيث كرس المؤتمر للوقوف أمام الاوضاع الراهنة على الساحة الوطنية بغية الخروج برؤى موحدة إزاء تداعيات الأزمة الحالية في اليمن والمنطقة عموما لما فيه خدمة مصلحة الوطن وصون أمنه واستقراره ووحدته وسلمه الاجتماعي.

وقال فخامة الأخ الرئيس» نتقدم اليوم بمبادرة جديدة تستوعب كافة التطورات التي يشهدها الوطن، تضاف الى المبادرات السابقة التي قدمناها من أجل الوطن وتعلنها اليوم، بالرغم من أننا مكتوون سلفاً من أن هذه المبادرة الجديدة لن تحظى بقبول أحزاب اللقاء المشترك ولكننا حريصون على إعلانها أمام الجميع براءة للذمة أمام الشعب اليمني وباعتباره مصدر السلطة وماكلها».

وتضمنت المبادرة التي أعلنها فخامة الأخ الرئيس النقاط التالية :

- تشكيل لجنة من مجلسي النواب والشورى والفعاليات الوطنية لإعداد دستور جديد يرتكز على الفصل بين السلطات ويستفتى عليه في نهاية هذا العام 2011م.

- الانتقال إلى النظام البرلماني وبحيث تنتقل كافة الصلاحيات التنفيذية إلى الحكومة البرلمانية في نهاية العام 2011م وبداية 2012م.

- تطوير نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات في أسس اللامركزية المالية والإدارية وإنشاء الأقاليم اليمنية في ضوء المعايير الجغرافية والاقتصادية .

- تشكيل حكومة وفاق وطني تقوم بإعداد قانون جديد للانتخابات بما في ذلك القائمة النسبية، وعلى أن يلتئم مجلس النواب بمختلف كتله من السلطة والمعارضة لإقرار قانون الانتخابات والاستفتاء وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

وكان فخامة الأخ رئيس الجمهورية قد حيا جماهير الشعب اليمني رجالا ونساءً وشيوخا وشبابا الذين خرجوا بالملايين إلى الشوارع للتعبير بشتى الوسائل عن مواقفهم الوطنية المشرفة لمساندة الشرعية الدستورية وحرصهم على أمن الوطن واستقراره والحفاظ على وحدته وثوابته ومكتسباته.

وأعرب فخامته عن شكره و لكل جماهير الشعب الذين خرجوا إلى الشوارع ليقولوا «نعم للاستقرار وللشرعية الدستورية» وكذا الشكر للمواطنين الذين خرجوا واعتصموا بالطرق السلمية، وقالوا «لا للشرعية الدستورية» لأنهم يدركون جيدا عبرها عن مواقفهم ورؤاهم في إطار حرية التعبير والنهج الديمقراطي التعددي الذي تنتهجه اليمن .

وجدد فخامة الأخ الرئيس توجيهاته لأجهزة الأمن بالاستمرار في توفير الحماية الأمنية لكافة المتظاهرين والمعتصمين سلميا كانوا مؤيدين للشرعية أو معارضين لها.

وأشار فخامته إلى أهمية انعقاد هذا المؤتمر الوطني الذي يشارك فيه الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية والشبابية للوقوف أمام التطورات الجارية في الوطن العربي بشكل عام والوطن اليمني على وجه الخصوص.

وقال « هناك عاصفة تستهدف الوطن العربي بشكل عام ومنها اليمن وهذا المؤتمر ينعقد في ظروف حرجة وتحديات كبيرة يمر بها الوطن».

وأضاف « إن التقرير المقدم من قبل المستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور / عبدالكريم الارياني قد أوضح هذه المبادرات التي سبق أن تقدمنا بها لانتهاج الحوار والخروج من الاحتقان السياسي».

وتابع فخامته قائلا « وانطلاقا من مسئوليتي كرئيس لكل اليمنيين فقد بذلنا ومازلنا كل الجهود من أجل الانتقال السلمي للسلطة بما يحافظ على الوطن وأمنه وسلمه الاجتماعي وبالشكل الذي حصرنا المستمر على تجنيب وطننا المحنة ومن أجل سلامة الوطن العليا».

وأوضح فخامة الأخ الرئيس أنه تم التوقيع على وثيقة قضايا وضوابط الحوار الأحزاب الممثلة في مجلس النواب اشتملت على التعديلات الدستورية والتعديلات القانونية وتعديلات قانون السلطة المحلية والانتخابات والأحزاب والتنظيمات السياسية والصحافة والمطبوعات والقضايا المتعلقة بتعزيز الحقوق والحريات. مؤكدا أن الحوار استند إلى وثيقتي العهدين الدوليين اللذان تضمنا اتفاق فبراير وعملت أحزاب المشترك عقب الانتخابات واتخذت أحزاب اللقاء المشترك مواقف مغايرة لما تم التوقيع عليه حيث دعت الأخ رئيس الجمهورية للأحزاب والتنظيمات السياسية للقاء به والحوار حول كافة القضايا لمراجعة تهم الوطن.

وأشار التقرير إلى مقترح تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بناء على عدد الأصوات الانتخابية 2003م التي على أساسها سيكون التمثيل بواقع ستة للمؤتمر مقابل ثلاثة للمشترك بحيث يقدم المؤتمر لبقية القوى السياسية حصة من الأعضاء الستة، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات حسب عدد المقاعد في مجلس النواب.

وذكر التقرير أنه بموجب ذلك سيحصل المشترك على 1.8 من قوام اللجنة العليا، مع تحرك الأحزاب في تغيير الأشخاص وتنفيذ اتفاق المبادئ وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قضاة لا تقل درجاتهم عن عضو استئناف.

وقال التقرير : «وحرصا من المؤتمر الشعبي العام على تجسيد مبدأ المشاركة مع جميع القوى في الانتخابات النيابية وفق على طلب أحزاب اللقاء المشترك بتعديل الانتخابات النيابية التي كانت مقررة في ابريل 2009م عبر توقيع الأحزاب الممثلة بمجلس النواب على اتفاق 23 فبراير 2009م الذي تضمن الاتفاق على التمديد لمجلس النواب وتعديل الانتخابات لمدة عامين بهدف اجراء حوار على ثلاث نقاط رئيسية».

وأوضح أن تلك النقاط تتمثل في:

إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة وتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية، وكذا تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات في قانون الانتخابات وتضمين ما اتفق عليه في صلب القانون، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقا لما ينص عليه القانون، عقب الاتفاق والتمديد للبرلمان وتعجيل الانتخابات.

وأكد التقرير أن المؤتمر حرص على المبادرة بالدعوة للحوار لتنفيذ بنود الاتفاق دعت أحزاب اللقاء المشترك إلى الشروع في الحوار بحسب النقاط الثلاث التي تضمنها اتفاق فبراير وعملت أحزاب المشترك على وضع شروط جديدة بعيدة عن الاتفاق مما أطلق سراح المتمردين والمخربين الحوثيين في محافظة صعدة والإفراج عن المخربين وقطاع الطرق والخارجين على القانون في بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية، وكذا المحتجزين على ذمة ارتكابهم أعمال عنف وخروج عن النظام والقانون.

وقال التقرير : «مع ذلك ومن اجل البدء في الحوار فقد تمت الاستجابة لذلك الطلب ولكن فوجئ المؤتمر الشعبي العام بهروب أحزاب اللقاء المشترك عن الشروع في الحوار من خلال إعلان تشكيل ما أسمته لجنة الحوار الوطني في التفاف واضح على اتفاق فبراير، ورغم ذلك حرص المؤتمر على التواصل مع قيادة المشترك واستفسارهم عن لجنة الحوار أهي بديل عن اتفاق فبراير وكان ردهم حينها أنها ليست بديلا عن الاتفاق، كما تم تكرار التواصل مع المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير وكان رد المشترك أن على المؤتمر التواصل مع قيادة لجنة الحوار وإنها البديلة عن الأحزاب».

وتابع التقرير : «واستمرت أحزاب اللقاء المشترك في رفض كل دعوات ومبادرات ومقترحات المؤتمر للعودة إلى طاولة الحوار وتنفيذ اتفاق فبراير، وفي كل مرحلة كانت تضع شروطا جديدة».

وقال : « ومن المؤتمر الشعبي العام على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية، قبل بالمطالب والشروط الجديدة لأحزاب اللقاء المشترك وطلب منهم أن يتولوا إقناع الشخصيات التي اشترطوا مشاركتها من عناصر التمرد الحوثية والعناصر الانفصالية في الخارج وعناصر ما يسمى بالحراك بالحضور إلى طاولة الحوار».

وبين أنه تم التوقع على المحضر التنفيذي لاتفاق فبراير 17 يوليو 2010م وأعقبه تشكيل لجنة الإعداد والتهيئة بحيث يتم الاتفاق على عقد اجتماعها في 7 أغسطس 2010م وبالتفقد عينا لجنة الثلاثين تم لجنة الستة عشر وصولا إلى لجنة الأربعة.

واستطرد التقرير قائلا : «وفيما كان يفترض أن تسارع لجان الحوار في تنفيذ مضامين اتفاق فبراير ظهرت اشتراطات جديدة للمشترك تحت مسمى «التهيئة للحوار» واتضح أن هدف اللقاء المشترك الهروب من الانتخابات وفرض مخرجات تعيد وجعل الحوار وسيلة فقط لتعطيل إجراء الاستحقاقات الدستورية الممثلة بالانتخابات النيابية في موعدها المحدد أولا وأخيرا البلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري».

تشكيل لجنة وطنية من كل المحافظات لمتابعة قرارات وتوصيات المؤتمر

هناك عاصفة تستهدف الوطن العربي.. واليمن تمر بظروف حرجة وتحديات كبيرة

في البيان الصادر عن المؤتمر الوطني العام :

مبادرة الرئيس هي للشعب مالك السلطة ومصدرها وليست لـ «المشترك»

تأييد مبادرة الرئيس لتطوير النظام السياسي والانتخابي

المشاركون يؤكدون أهمية الحوار لمعالجة المشكلات والمعضلات

وأردف:» وحرصا من فخامة الأخ الرئيس على رعاية الحوار بين المؤتمر وأحزاب المشترك بادر فخامته بتشكيل اللجنة الرباعية من الإخوة عبدربه منصور هادي والدكتور عبدالكريم الارياني من جانب المؤتمر وعبدالوهاب الآنسي والدكتور ياسين سعيد نعمان من جانب أحزاب اللقاء المشترك حيث قدمت لفخامة الأخ الرئيس ورقة تحت تسمية «خارطة الطريق»

وأشار إلى أن فخامة الرئيس أبدى عدة ملاحظات على الورقة المقدمة من اللجنة الرباعية أكدت تنفيذ اتفاق فبراير والخطوات الإجرائية لتنفيذه وتوضيح ما يتعلق بالدولة اللامركزية وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وذكر أنه جرى بعد ذلك تعديل الورقة من جانب اللجنة الرباعية وفق ما هو موضح في كتاب مسار الحوار وأن المؤتمر قدم بعد ذلك مقترحا بتشكيل لجنة الانتخابات وفقا للتقاسم بحيث يكون أربعة من المؤتمر وله رئاسة اللجنة وخمسة من المشترك والعكس على أساس أن تبدأ التحضيرات للانتخابات والاستفتاء على التعديلات الدستورية بعد التوافق عليها من خلال لجنة 16 ومن ثم إنزالها بعد ذلك إلى لجنة المائتين.

وقال التقرير: نظرا لأن كل هذه المقترحات والتنازلات رفضت من قبل المشترك وقد قدم المؤتمر مقترحا بديلا يستند على خيارين الأول الاتفاق على استيعاب ملاحظات فخامة رئيس الجمهورية إلى اللجنة الرباعية والثاني السير في الانتخابات النيابية على أساس الالتزام بالمواعيد الدستورية والقانونية بما في ذلك إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وإجراء الاقتراع في 27 إبريل 2011م.

وأضاف «أن اللقاء المشترك رفض تلك التنازلات كلها وأنه حرصا من فخامته على إرسال رسالة تطمينية للمشترك من باب تغليب المصالح المستقبلية لهم قدم الأخ الرئيس مقترحات جديدة قدمت للمشترك عبر الأخ محمد اليدومي».

وبين التقرير أن المقترحات الجديدة لفخامته تنص على أنه: «إذا كان الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك يريدون تأجيل التصويت على التعديلات في قانون الانتخابات المنظورة أمام مجلس النواب فلا مانع من ذلك ويتم العمل بالقانون الحالي» وتتذكر الخطوات التالية :

يتم إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لمراجعة وتعديل جداول الناخبين قبل قرار من مواعيد إجراء الانتخابات النيابية والتصحيح فيها بما يكفل إجراءها في الموعد المحدد.

كما تنص المقترحات الجديدة لفخامته على تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإشراف على سير الانتخابات وتشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة بمجلس النواب للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين.

وقال التقرير: «تؤكد التزامنا بالشراكة في حكومة وحدة وطنية التي سوف تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية خلال الفترة المتبقية في موعد إجرائها، والالتزام بالشراكة في الحكومة المقدمة بعد الانتخابات النيابية يخص النظر عن نتائج تلك الانتخابات».

وأضاف : «لكن أحزاب اللقاء المشترك رفضت تلك المقترحات والتنازلات وكذا رفضت الوصول على مائدة الحوار أو الاستجابة لكل جهود الوساطة وهذا مقترحات قدمت عبر المعهد الوطني الديمقراطي لتقريب وجهات النظر وبعد أن استنفدت كل السبل في الحوار أعلن المشترك وسعيها لتعطيل الاستحقاق الدستوري وإدخال البلاد في منزلق خطير نتيجة هذا النهج غير المسؤول، من الطلب من مجلس النواب بتحمل مسؤولياته الدستورية والتصويت النهائي على تعديلات قانون الانتخابات بما يكفل إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ابريل 2011م في مناخات حرة ونزيهة».

وأوضح التقرير أن المؤتمر طالب أحزاب اللقاء المشترك بمواصلة الحوار لتحقيق الشراكة بحيث يتم تشكيل حكومة ائتلافية تشرف على الانتخابات النيابية وإن يتقدم المشترك بأي تعديلات دستورية إلى مجلس النواب على أن يتواصل الحوار تحت قبة البرلمان، لكن كعادتها رفضت الدعوة.

وأكد التقرير حرص المؤتمر التأكيد على عدم تجاوز المؤسسات الدستورية ورفض كل المحاولات الانقلابية على الدستور وتقدم بالعديد من المبادرات، وأن المشترك تعمد التقليل من أهمية المبادرة التي تقدم بها المؤتمر الشعبي العام في مجلس النواب ومجلس الشورى من الانتخابات وفرض مخرجات سقط تنتيجة لها عدد من الضحايا من صفوف المواطنين والجنود وتخريب عدد من المنشآت والممتلكات العامة والخاصة.

وأكد التقرير أن قيادات اللقاء المشترك تعلن اليوم بوضوح رفضها للحوار ومطالبتها الصريحة بإسقاط النظام وتجاوز الشرعية الدستورية، مدعية التحامها مع ما تسميه الشارع، مستغلة بعض الحماس أو المطالب لدى بعض الشباب الذين لديهم قضايا مطلبية مشروعة.

ونوه بأن الدولة أكدت دائما استعدادها لتلبيتها في إطار الإمكانات المتاحة وشكلت لذلك لجنة برئاسة رئيس الوزراء للحوار مع الشباب للاستماع إليهم ومعالجة قضاياهم وإعطائها الأولوية في برنامج الحكومة وخططها ، علما أن من يتولون إدارة شؤون تلك الاعتصامات والاتفاق عليها هي قيادات في أحزاب اللقاء المشترك والتي لديها قناعة تامة بأن وصولها للسلطة لن يتم إلا بما تسميه إسقاط النظام بالفوضى والانقلاب على الديمقراطية والشرعية الدستورية ونحو المجهول.

وأكد التقرير أن الشعب ومؤسساته الدستورية لن يسمح بذلك ويستبصون له حفاظا على الوطن وأمنه واستقراره ووحدته وشرعيته الدستورية ومكاسبه التي حققها في ظل راية الثورة والجمهورية والوطن والديمقراطية.

وقد صدر في ختام أعمال المؤتمر الذي انعقد تحت شعار «الاحتكام للشعب والشرعية الدستورية على الاحتكام للشارع الدموي للسلطة» بيان أشار إلى أن المؤتمرين تدارسوا كافة القضايا الوطنية المطروحة ووقفوا أمام تطورات الأوضاع الراهنة على الساحة الوطنية بلورة رؤى موحدة إزاء كل ما يهم الوطن وسلامته والحفاظ على وحدته واستقراره وأمنه.

وأكد المشاركون في المؤتمر الوطني العام إيمانهم العميق بأهمية الحوار باعتباره وسيلة مثلى لمعالجة كل المشكلات والمعضلات التي تقوم على اختلاف الرأي.

وشدد المؤتمرون على ضرورة وحتمية استئناف الحوار الوطني وتوسيع قاعدة المشاركة فيه ليكون العلماء والشباب والمشايخ والمفكرون ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والأطراف السياسية المتوافقة والمختلفة مع بعضها والموؤدة والمعارضة في الداخل وفي الخارج على مائدة الحوار للاستماع إلى كافة الرؤى.

كما أكد المؤتمر الوطني العام أهمية مبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الهادفة إلى تطوير النظام السياسي والانتخابي وكل المساعي الجادة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية من كافة الأحزاب السياسية بناء على توافق كامل فيما بينها وبحيث يوكل إليها وخلال فترة زمنية محددة تنفيذ المسؤولية الوطنية في تسيير العمل الحكومي والمشاركة في إدارة الشأن العام.

وشدد المؤتمرون على أهمية انجاز المهام الوطنية لما فيه المصلحة العامة والمتمثلة في :

- متابعة انجاز التعديلات الدستورية من خلال لجان تشارك فيها كافة الأطراف المعنية.

- إجراء التعديلات المتوافق عليها في قانون الانتخابات والاستفتاء.

- العمل على تطبيق كل ما يتضمنه الدستور الجديد بعد إجراء التعديلات عليه فيما يتعلق بهيكلية السلطات الدولة المركزية والسلطات المحلية.

- مواصلة إجراء الإصلاحات المتضمنة في برنامج الإصلاح الشامل والحكم الرشيد المتفق عليها مع الدول المانحة.

- الاستمرار في متابعة قضايا الفساد ومحاسبة الفاسدين من خلال متابعة أعمال الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والمحاكم المختصة.

- متابعة أعمال التحقيق في أي انتهاك لحقوق الإنسان أو انحراف في وسائل العمل السلمية إلى العنف.

-وأكد المؤتمر الوطني العام ضرورة إجراء التغييرات المطلوبة في كافة أجهزة الدولة المركزية والسلطات المحلية وسرعة العمل على فتح باب القيد والتسجيل للناخبين الجدد ومراجعة كافة كشوفات الناخبين بحيث تتم انتخابات السلطة التشريعية الجديدة في اقرب موعد متاح دستوريا وقانونيا.

كما أكد المؤتمر الوطني العام أهمية ما جاء في مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية التاريخية المعلنة أمام المؤتمر الوطني العام وإيمانه المطلق بمقدرات الشباب في اعتبارهم قوة حركة تجمع وتصوت داخل المجتمع والمستقبل سيظلون موضع اهتمام ورعاية القيادة السياسية والدولة والشعب اليمني باعتبار ذلك واجبا ومسؤولية وطنية جسيمة.

وأشاد المؤتمر الوطني العام بالحركة الشبابية اليمنية التي تتطلع بكل صدق، وعمق الولاء لله وللوطن والثورة والجمهورية والوحدة، لأداء دورها في المشاركات السياسية وفي تحمل مسؤولية في كافة المواجهة.

-ودعا المؤتمر الوطني العام إلى يقظة كل اليمنيين رجالا ونساء للمخاطر المحدقة بوطننا اليمني ومحاولة إشعال فتيل الفتنة والاحتراق والفوضى فيه من خلال إغلاق المنافذ المتاحة اليوم على مصراعيها أمام استئناف الحوار وتحقيق الوفاق الوطني الشامل ومن حق كل أبنائه أن يقلقوا عليه وان يسهروا من أجل حمايته وصيانة مكتسبات ثورته وجمهوريته.

وأدان المؤتمر الوطني العام كل الأعمال التي تستهدف امن واستقرار الوطن وتخدم أعداء وحدته وديمقراطيته .مشيدا باليقظة الوطنية العالية التي يتحلى بها اليمنيون جميعا في كل الظروف والأحوال والأحداث التي تجري هنا أو هناك.

وأهاب المؤتمر الوطني العام بدور رجال الأمن في حماية المسيرات والاعتصامات وتعزيز الأمن والاستقرار .. مشددا في هذا الصدد على المسؤولية الكبيرة التي تتحملها الأجهزة والتنظيمات السياسية في حماية الوحدة اليمنية وتعزيز الديمقراطية السياسية.

وقال البيان : «وإدراكا من المؤتمر الوطني بأنا أليه الأمور في البلاد فانه ينبه ويحذر وبناشد جميع أبناء الوطن إلى كل حسب اقتداره ودوره وبمكانته تحمل المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقه». مؤكدا أن جميع المشاركين في المؤتمر سيكونون يدا واحدة في خدمة الحوار ورفض الفوضى ودرء المفاسد والحرص على خدمة المصالح الوطنية العليا وتحقيق الاحتكام الشامل .

وأكد البيان عزم المؤتمرين مواصلة العمل على نهج الثوابت الوطنية الراسخة وتحقيق الغايات الوطنية النبيلة التي تستهدفها القيادة السياسية العليا وتنفيذ الشرعية بالوصول بكل الجهود الوطنية إلى انجاز وتنفيذ كل ما تم التوصل إليه من خلال إرادة واحدة لكل اليمنيين هي إرادة الوفاق والاتفاق ورفض الاختلاف والتمزق والشقاق والعمل من اجل صالح الوطن وصالح الشباب.

ولفت البيان إلى أن الشباب هم ورثة المسؤولية الوطنية في كل جوانب الحياة على الأرض اليمنية وهم قادة المؤسسات الدستورية والسلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني وهم صناع التنمية وهم قوة الشعب المتنامية في عصر العلم وثورة التكنولوجيا وتقنية المعلومات ولا يمكن القبول بالوصاية على الشباب من احد أيا كان فردا أو حزبا أو سلطة فهو الأوصياء على أنفسهم في حاضرهم وفي مستقبلهم.

وأبدى المشاركون في المؤتمر الوطني العام قلقهم من الاحتمالات التي صارت تتأكد بين حين وأخر في بعض البعض لتحقيق مآرب خاصة ضد الشعب والوطن والأمن والاستقرار . محذرين من كل صور وأشكال إثارة الفتن العصبية والقبلية والطائفية والعنصرية الهادفة إلى تأسيس كيانات عصبوية قبلية أو عنصرية أو مناطقية معادية للوحدة الوطنية.

وأكد المؤتمرون أن شعبنا اليمني الأبي الوفي الذي يمتلك رصيدا عظيما من الانتصارات التاريخية قادر على تجاوز الحالات الاستثنائية بكل ما تمثله من مخاطر وتحديات وسوف ينتصر مجددا للوحدة والديمقراطية ويصون الثورة السبتمبرية ويواصل بناء وتحقيق المزيد من المنجزات الوطنية الإنمائية ويحافظ على مكتسباته في حياة حرة وكريمة.

وأوضح البيان أن المؤتمر الوطني العام أقر تشكيل لجنة من بين أعضائه لمتابعة تنفيذ القرارات وفق خمسة من كل محافظة.

معتبرا هذا البيان بكل ما احتوى عليه من قرارات وتوصيات هيدا أدبيا والتزاما وطنيا ومنهجا سوف يلتزم به الجميع ويعلون هم الآخرين الذين لم يتسن لهم المشاركة بالمؤتمر الوطني من اجل تحقيقه باعتباره يمثل رؤية وطنية معبرة عما يريده شعبنا بكل فئاته وتكويناته الرسمية والشعبية من أقصاه إلى أقصاه.